

أخبار

سيراً جمد قرار صرف موظفين مدنيين

أمال خليك

جمّد قائد قوات اليونيفيل الجنرال باولوا سييرا قرار صرف عدد من الموظفين المدنيين العاملين في المقر العام في الناقورة، عملاً بخطة الأمم المتحدة لخفض الميزانية المدنية في مهماتها حول العالم. جاء ذلك اثر اتصالات تلقاها سييرا من مسؤولين وضباط لبنانيين ورؤساء بلديات في المنطقة الحدودية. حذّروه من تداعيات صرف العاملين اللبنانيين، وتمنوا عليه مراجعة القرار كونه رئيس البعثة ويملك الصلاحية بالتوقيع على القرار أو إلغائه.

واجتمع سييرا مع اللجنة التنفيذية لاتحاد الموظفين المحليين، وابلغهم بتجميد انذارات الصرف كلها، وطلب مهلة اسبوع لدرس الخيارات في ضوء الاقتراحات المرفوعة اليه لخفض النفقات. وأشار سييرا إلى انه بصدد إجراء دراسة ميدانية جديدة تحدد الأماكن والوظائف التي يمكن الاستغناء عنها أو تقليص نفقاتها، وكلف سييرا لجنة من الخبراء المحليين الذين سيدرسون الحاجات ويقيمون حجم النفقات وفق آلية لا تفرض صرف عدد كبير من الموظفين.

وكان موظفون مدنيون من قسم الإدارة، تبلغوا أول من أمس بانذارات صرفهم من العمل، ما أدى إلى حركة اعتراضية واسعة بين الموظفين وعائلاتهم، لا سيما أن بين المصروفين من يعمل مع بعثة الأمم المتحدة في الجنوب منذ 25 عاماً.

تراجع حاد في النشاط التجاري

سجّل مؤشر مديري المشتريات الذي يصدره بلوم انفست بنك، تراجعاً حاداً في النشاطات التجارية خلال شهر تشرين الثاني. فبحسب المؤشر، أبلغت شركات القطاع الخاص عن تراجع في الطلبات الجديدة، وقد تبين أن هشاشة الأوضاع السياسية والاقتصادية هي المسؤولة عن الجانب الأكبر من التراجع المسجّل. وقد شهد طلب العملاء من الأسواق الأجنبية تراجعاً في تشرين الثاني، مع إشارة طفيفة إلى وجود تراجع في أعمال التصدير الجديدة.

وشهدت مستويات التوظيف زيادة للشهر السابع على التوالي خلال تشرين الثاني، علماً بأنه تبين وجود استقرار في مستويات التوظيف خلال الفترة الماضية. وفي الوقت نفسه، شهدت الأعمال المتراكمة تراجعاً للشهر السادس على التوالي مع وجود فائض في الموارد أدّى إلى تراجع مستويات الاعمال المعلقة.

وقد شهدت أكلاف مستلزمات الإنتاج ارتفاعاً طفيفاً لدى شركات القطاع الخاص، وذلك بسبب ارتفاع كلفة التوظيف، فيما لم تشهد أسعار الشراء تغييراً مقارنة مع تشرين الأول. وقد أدى تراجع الأعمال الجديدة إلى انكماش في نشاط الشراء خلال تشرين الثاني، فضلاً عن أن درجة تراجع المشتريات من مستلزمات الإنتاج كانت هي الأقوى في ثلاثة أشهر. وفي المقابل استمر مخزون مستلزمات الإنتاج في الزيادة رغم أن معدل التراكم في تراجع إلى وتيرة هامشية.

وعائدات الخزينة، واستفادة البنى التحتية خارج «المنطقة الحرة» من الاستثمارات، وسياسة التوظيف ونظام العمل، قال حايك إنه لا يستطيع التوضيح أكثر، وأن الأمر متروك للتشريعات المستقبلية، وأن عقود «الشراكة» الجديدة «ستضمن إشراك جميع الأطراف صاحبة المصلحة»، وستوزع المسؤولية على وزارات عدة، بدل وزارة واحدة، كما هي الحال في العقود المعمول بها حالياً. وأشار إلى ضرورة إنشاء «وحدة الشراكة» في الحكومة، من موظفين «يفهمون القطاع الخاص»، ف«لا يمكن احتمال وزارات لا تفهم القطاع الخاص»، وتكون عبارة عن «صناديق سوداء». وأكد ضرورة إقرار قانون لـ«الشراكة»، «كأي بلد حضاري يحترم نفسه»!

المؤشرات الحالية تظهر أن «الوعود الربعية» الجديدة لعموم اللبنانيين مبالغ فيها، إن لم نقل خداعة، كما سابقاتها. فأمام هذا القدر من الضبابية التي تلف كيفية استثمار ثروات لبنان النفطية والغازية، تُطرح أرقام تبدو خيالية: قدر نبيل فهد، نائب رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والتجارة في لبنان، ارتفاع الدخل السنوي للفرد من 15000\$ إلى 25000\$، كنتيجة مباشرة للاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط والغاز، وحذر من «خطر» زهاب الاستثمارات الأجنبية إلى قبرص ومنافسة الشركات العاملة في لبنان، إذا فشل الأخير بإغوائها! وعند سؤال فهد عن كيفية احتسابه للزيادة في الدخل السنوي للفرد، أجاب بأن ما طرحه مجرد تقدير وليس نتيجة دراسة.

هل نجرؤ على الأمل بأن تتحول هذه المسألة برمتها، كغيرها من المسائل الاقتصادية، إلى قضية تعني عموم اللبنانيين بشكل مباشر، بوصفها مسألة اجتماعية سياسية وليست تخصصية، فتأتي السياسة النفطية للدولة أقل محاباة للشركات الأجنبية وأصحاب النفوذ المحليين، وأكثر تحسناً للحاجات الاجتماعية الملحة؟

الضريبية» مع قول باسيل إن الشركات ستكون «مجبرة، بحسب نموذج العقد المعد لها، على توظيف اللبنانيين بنسبة 80%»، مثلاً؟

أعلن زياد حايك، الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة، أن البنية التحتية الحالية غير ملائمة لتنمية قطاع النفط والغاز، وأنه «من غير المحتمل أن تأتي الشركات الأجنبية وتستثمر» في هذا الواقع. الحل إذاً، بحسب حايك، تأسيس «منطقة حرة» على أرض ساحلية



بعض المتحدثين اعتبروا أن إزالة أي اثر للدولة تخلق البيئة المواتية للاستثمار الاجنبي

سيكون لبنان ممرراً لانايب نفط وخطوط غاز ومقرراً لإنشاءاتها وهرتعا للمستثمرين فيها



تقدمها الدولة، لتقييم عليها الشركات المستثمرة منشأتها اللوجستية ومنصاتها الخاصة بالشحن، وذلك عن طريق عقود «الشراكة بين القطاعين العام والخاص». ورغم إقراره بأن تجارب عقود «الشراكة»، كعقود إدارة مغارة جعبتا ومعالجة النفايات في صيدا، كانت «كارثية»، أكد الحاجة إلى نوع «أكثر شفافية» من هذه العقود. ولدى سؤاله عن ملامح العقود التي يطرحها، لجهة السياسة الضريبية



شركه صيادين هن 7 بلدان



ينص الميثاق على ضرورة مشاركة الصيادين مع المجتمعات الريفية (الأخبار)

الكاشفة. ويقدر عدد الصيادين في لبنان بما يزيد على 500 ألف صياد، يستهلكون ما يزيد على 25 مليون طليقة تنتج نحو 600 طن من الرصاص. وبحسب ربيع عقل، فإن طائر الحسون بات مهدداً بالانقراض بسبب التقاطه بهدف بيعه كطائر مغرد. لكن هذه

الطائر سرعان ما يموت في القفص مع بدء موسم التزاوج. وينص ميثاق الممارسات الفضلى على الزامية أن يقر الصيادون الموقعون بأن القيود ضرورية لإدارة الصيد المستدام، وأنه يمكن فقط للطيور المهاجرة أو المقيمة والتي يمكن من

الناحية القانونية اصطيادها، أن تدخل بالحسان عند القيام بالصيد. والتجنب التام لصيد أو إمساك الطيور المهاجرة أو غيرها من الأنواع المحمية، واحترام مواسم إغلاق ومنع الصيد وعدد الطيور المسموح بصيدها، حيث لا ينبغي أن يكون هدف الصياد هو تسجيل الحصول على أكبر عدد من الطيور التي يتم اصطيادها. وعدم استخدام أساليب إمساك جائرة كالفضاخ والكماش والشباك المستورة والعصي اللاصقة والأسلحة نصف الآلية غير الشرعية وألات الصوت والتسجيلات الجاذبة والسوموم.

كما ينص الميثاق على ضرورة مشاركة الصيادين مع المجتمعات الريفية في الفعاليات الهادفة لتعزيز صوت الطيور وخاصة في المواقع ذات الأهمية الوطنية والدولية، كالمناطق المهمة للطيور والمواقع التي حددتها اتفاقية رامسار ومواقع «عقن الزجاجة». وأن يقوم الصيادون بالاحتفاظ بسجلات شخصية لأنشطة الصيد (أرقام وأنواع)، وبملاء تقارير إحصاءات طرائد الطيور، وبالمساهمة في جهود جمع وإرسال حلقات التحجيل التي قد توجد على الطيور التي يتم اصطيادها أو الإمساك بها إلى الجهة المعنية بذلك.



برعاية صاحب الغبطة مار بشارة بطرس الراعي

ينظم أوتسيب لبنان

المعرض المسيحي الثاني عشر ٢٠١٣ يتخلله: معرض للكتاب ومعارض فنية وحرفية متنوعة وندوات وأمسيات شعرية وموسيقية ومسابقات وجوائز قيمة

المكان: قاعات دير مار الياس انطلياس
الزمان: ٢٨ تشرين الثاني - ٨ كانون الأول ٢٠١٣
العاشرة صباحاً حتى التاسعة مساءً



هاتف: ٣٣٥٢ / ٤٠٤ / ٤٠٤ / ٤٠٤
فاكس: ٣٣٥٢ / ٤٠٤
expo@ucipliban.org
www.ucipliban.org